

## إشكالية ندوة الجزائر الإفريقية

" طورات القانون الدستوري في إفريقيا "

مع نهاية الثمانينات، بدأ عهد جديد للتنظيم السياسي في إفريقيا. اقتصادية حادة، وتحت ضغوط من المؤسسات النقدية العالمية للمطالبة بحكامة أفضل، وتلبية للنداءات الداخلية من أجل حرية أكبر، واستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، قامت أغلب البلدان الإفريقية بصياغة دساتير جديدة.

استوحيت هذه النصوص الحديثة، في شقها التأسيسي، من المبادئ العالمية الهادفة إلى حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية، وهي الشروط التي لا يمكن لدولة القانون أن تقوم من دونها. فتم ادراج هذه الأفكار، تحت مسميات مختلفة، في الدساتير الإفريقية.

وتبرز هذه التطورات الكبيرة في مجال القانون الدستوري من خلال أحكام هذه الدساتير. غير أن الأجزاء المتعلقة بالشق العملي لا تزال في مد و جزر رغم

غداة الاستقلال، عمدت بعض البلدان الإفريقية في صياغتها لأحكام دساتيرها، إلى الديمقراطية الاجتماعية كأساس للدولة الوطنية. إن فشل هذه الأخيرة في أن تكون وسيلة للتطور ساهم في انهيار النظام القائم على الحزب الواحد والذي تلتها إعادة هيكلة أنظمة الحكم. وحتى البلدان الإفريقية التي انتهجت في البداية نهج الديمقراطية الليبرالية، قامت هي الأخرى ببعض التحوير على دساتيرها.

على اختلاف الاصلاحات والتعديلات، يعدّ تشييد صرح دولة القانون هو الهدف المنشود؛ تشييد دولة يكون فيها القانون هو من يحدد مجال اختصاص المؤسسات ويسمو على الأفراد، أو بعبارة أخرى، يتم فيها الخضوع للقاعدة القانونية. فغني عن القول بأن قبول دولة القانون كعقيدة سياسية يعتبر في حد ذاته تقدما. كما تأتي مبادئ معيارية أخرى لتكمل نسق دولة القانون إذ يتعلق الأمر بحماية حقوق الانسان وضمان الحريات الأساسية.

صعيد القاعدة القانونية، تضمن كذلك مجال التعددية الحزبية والنقابية.

إن التطورات المعيارية في القانون الدستوري الافريقي تستقي مصادرها بشكل واضح من ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين لسنة 1966 المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إن هذه التطورات تأخذ في الحسبان كذلك الخصوصيات الافريقية التي يتضمن بعضها الميثاق الافريقي المتعلق بحقوق الانسان و".

من الواضح أن ادماج المبادئ العالمية عرف كيف يمزج بين الحرية الطبيعية والمساواة التي تكفلها الشرعية، بمعنى خضوع الكل لدولة القانون. إن هذه الشمولية المعيارية في مجال دولة القانون يمكن أن توصف بالإثمرية الحضارات الإنسانية المتعاقبة. وعلى أساس هذا المفهوم، يحق لنا أن نستخلص ما للجانب التطوعي من مكانة وقت ادماج هذه المبادئ في الدستور.

إن هذا المفهوم بمقدوره إعطاء تفسير للدستور وتطبيق يتماشى مع الواقع

أما عن الدساتير الإفريقية في شقها العملي، فهناك حلول شتى لتطبيق المبادئ الأساسية. في الواقع، إن نمط الحكم وطريقة بلورة المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العامة، هي أمور تملئها خصوصيات إفريقية وإرثها التاريخي.

تطلعات الأمم وتنوع احتياجاتها المختلفة تشكل جزءا من الخصوصيات المتعلقة

فكثيرا ما أخذ على المسعى الإفريقي عدم الاستقرار والثبات وأحيانا بطؤه في تطبيق القاعدة القانونية. كما أن السلطة القائمة لم تنجح في عرض التفسيرات بشأن هذا الوضع، فهي رغم موضوعيتها، تفتقر إلى تسليط الضوء عليها كخصوصيات إفريقية.

إن الخصوصيات الإفريقية عديدة ومتنوعة، بعضها مشترك والبعض الآخر خاص ببلدان معينة. في إفريقيا، يحتاج الاستقرار السياسي إلى الدعم، إذ أنه يشكل شرطا أساسيا لبناء مؤسسات دولة القانون، وغالبا ما يفتقر طرحه إلى . ومع هذا، يظل الحرص على مواجهة تواتر الأحداث التي عصفت ببلدان يبرر الأحكام الدستورية التي ترمي إلى ضمان استقرار ووحدة

إن التحول السياسي والاستقرار يبدوان للوهلة الأولى متناقضين، غير أن تمحيص العلاقة بين الوضعين عن كثب، يكشف عن تكاملهما حينما يتم التحول

السياسي بطريقة سلسلة وسلمية في ظل الدساتير ويأخذ في الحسبان تلبية بعض طلبات المحتجين، مما يؤدي إلى تحسين المردودية الديمقراطية ويشكل عامل . إن ما يجعل حركة المجتمع مستقرة هو تأطيره بالقاعدة القانونية. فيتعين على كل أمة أن تجد المعادلة المناسبة التي يحدث بفضلها تكامل بين الحرية والاستقرار.

خضوع للقاعدة الدستورية لا يكفل الاستقرار فقط، بل هو صمام الأمان . هذا الأخير نبذه الزعماء الأفارقة، نساء ورجالا، من العمل السياسي، حيث أجمعوا على اللجوء إلى الطرق السلمية وحدها لحل النزاعات عن طريق الحوار والمشاورات والندوات ومختل الأشكال الأخرى للنقاش الديمقراطي.

زيادة على ذلك، لقد تم ادراج نبد العنف كمبدأ أساسي في الالتزامات المرجعية لإفريقيا وهو ما يعتبر تطورا في القاعدة القانونية. ولقد جاء الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكومة لسنة 2007 لضمان تطبيق القواعد الدستورية . إن الامتثال لهذا الالتزام يشكل أكبر نضال يخوضه الأفارقة اليوم.

وفي سجل الخصوصيات يمكن إضافة ما يتعلق بكل المطالب الملحة للمواطنين، سواء كانت مادية أو ما تعلق منها بالمشاركة في تسيير الشؤون . إن النجاح في التطبيق الأنسب للقاعدة النظرية في ظل الخصوصيات الإفريقية هو تطور آخر. فهي ببساطة تطبيق لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن القانون الدستوري في افريقيا كرس مبدأ الفصل بين السلطات والتمثيل الذي تكمله الديمقراطية التشاركية بشكل يتكيف مع الواقع المحلي لضمان حكمة

قيقة، إن ثقل التاريخ يتجلى في بعض الخيارات لاسيما منها شكل الحكومة ونوع ودرجة التمثيل في المؤسسات التشريعية والعدالة الدستورية، لكن التطور دفع إلى فتح المجال السياسي أمام المعارضة من خلال اشراكها في الحكومات، ومشاركتها الفعلية في السلطة التشريعية، وعدم التمييز بين الجنسين، وتبوأ المرأة لمناصب المسؤولية السياسية. وأخيراً، وباعتبار الحق في الاختلاف من صميم الأسلوب الديمقراطي، تحصلت الأقلية البرلمانية على إمكانية اخطار القضاء الدستوري في حال الاختلاف بشأن نص قانوني في الكثير من الأنظمة.

إن الدراسات العلمية تتفق على أن التطور الأكبر يكمن في بلوغ دولة القانون والديمقراطية في افريقيا نقطة اللارجوع. لكن تجدر الإشارة إلى أن الطريق لا يزال طويلاً ومحفوفاً بالصعاب، والصعوبة موجودة ومرتبطة بالمشاكل التقنية والبشرية والمادية. فعلى سبيل المثال، يحتاج تطبيق القاعدة القانونية تنظيمية وضمانات عملية تكمن في النصوص الواضحة والدقيقة والتوازن بين السلطات الدستورية والميكانزمات الإجرائية لضمان التطبيق الذاتي لها.

إن الانتخابات الدورية و " " هي تطور، إذ أنها تفسح المجال لتلقين ديمقراطي جيد. ولكن، وطالما أن الساسة لم يستوعبوا بعد الخيار الدستوري للمؤسسات التي تنشد الاستقرار والسكينة، سيبقى الأداء يتسم بالضعف.

ويكمن المشكل الآخر في الاستجابة للمطالب الشعبية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية التي تعتمد بشكل كبير على الإمكانيات المادية للدولة والتي هي في التوتر الناتج لا يمكن كبحه إلا بواسطة حكم ديمقراطي تشاركي، فهو الكفيل بتخفيف حدة التوتر الاجتماعي من خلال تسيير أمثل لما هو موجود.

دولة القانون الديمقراطية هو منشأة تستلزم مسارا طويلا وشاقا. ونحن على يقين بأن افريقيا قد أنجبت نساء ورجالا قادرين على الاضطلاع بهذا العمل على أحسن وجه ولديهم من المعرفة والحكمة الضروريتين ما يمكنهم من استكمال هذا المسار.

لا يكفي أن يتضمن دستور بلد ما لمبادئ الديمقراطية ليوصف البلد بأنه ديمقراطي، ولكن يجب أن يحوز على مؤسسات تسيير وفق معايير حازت اجماع الرأي العام وأن يحظى تعديل هذه القواعد كذلك بالاجماع.

إن الجزائر على يقين بأن احترام القوى السياسية والاجتماعية للقاعدة الدستورية بحاجة إلى مميزات عديدة، أهمها درجة من التوافقية. ففي هذا السياسية وضمّ العديد من الشخصيات الوطنية والجامعيين بهدف الخروج بتعديل دستوري " ."

تطمح ندوة الجزائر إلى ابراز التطورات المسجلة على الصعيد الدستوري. لمختصين الأفرقة للاعتكاف على دراسة التطورات ومناقشة

أنجع السبل لتعزيزها، سواء من خلال تمتين النص الدستوري، أو من خلال وضع الآليات الملائمة لتطبيق الدستور.

إن التجارب التي هي اليوم أمامنا، تعدّ فرصا للتبادل بين البلدان الإفريقية. ولهذا، يمكن لندوة الجزائر الإفريقية أن تنصبّ أساسا على المحاور التالية:

- حل النزاعات الداخلية عن طريق القانون والعدالة والمصالحة الوطنية.
- الفصل بين السلطات والمشاركة الشعبية.
- استقلالية القضاء.
- مكانة المعارضة بوصفها شريكا سياسيا.
- عدم التمييز والترقية السياسية للمرأة والضمانات الدستورية لتبوءها المسؤوليات السياسية.

### محمد بوسلطان

المدير العام لمركز الدراسات و البحوث الدستورية